جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كليــة القانون

قســـم الشريعــة

صيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة وآثارها العلمية في التنمية الاقتصادية

"دراسة تطبيقية " مصرف الجمهورية نموذجاً "

إعداد الطالب: سعد ميلاد خليفة اجبيري

إشراف الدكتور: عبد الحميد الهادي الأحرش

الدرجة العلمية: أستاذ

(2020م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بتاريخ 2020/08/05م

الموافق 15/ ذو الحجة /1441هـ قسم الشريعة كلية القانون جامعة الزاوية

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور المشاركة التي يطبقها مصرف الجمهورية وأثرها في التنمية الاقتصادية، وبيان أهم المعوقات التي حالت دون تطبيقها، فعلى الرغم من صدور القوانين والتشريعات التي تمنع التعامل بالفائدة الربوية المحرمة شرعا في ليبيا، إلا أن مصرف الجمهورية كغيره من المصارف الليبية لايزال عاجزاً عن تطبيق صيغة المشاركة نتيجة لوجود عدد من المعوقات، ومازالت القوانين والتشريعات غير كافية وتحتاج الى تعديلات.

وكذلك هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر هذه المعوقات على التنمية الاقتصادية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها استخدمهم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذى يقوم على أساس تجميع مجموعة من الحقائق الهامة المتصلة بالموضوع وإخضاعها للتحليل، فضلا عن استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي الذى استخدمه الباحث في تحليل القوانين والتشريعات والعقود المصرفية، ولتجميع بيانات الدراسة تم الاعتماد على تصميم استمارة استبيان بالإضافة إلى أسلوب المقابلة الشخصية، حيث وزعت الاستبانة على عينة عمدية قصدية من الموظفين والمسؤولين المختصين بقطاع الصيرفة الإسلامية بالإدارة العامة للصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية، واستخدم الباحث أساليب الإحصاء الوصفي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك عن طريق استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية في ليبيا نتيجة لمعوقات المشاركة وبلغت نسبة الأثر(0.524)، وهي تشير إلى أن ما نسبته (52.4%) من أسباب إنخفاض التنمية الاقتصادية يعود إلى عدم تطبيق صيغة المشاركة تطبيقاً صحيحاً, وذلك لوجود معوقات للضوابط والقوانين والتشريعات التي تنظم صيغة المشاركة، ووجود معوقات للهيئات شرعية المتخصصة بالمعاملات المصرفية الإسلامية، ويرجع كذلك لإرتفاع درجة المخاطرة لصيغة التمويل بالمشاركة, وكذلك عدم وجود كوادر وظيفية مؤهلة للتعامل بالمشاركة, ونقص كفاءة الموظفين, كما أوصت الدراسة بضرورة أن يقدم مصرف ليبيا المركزي الدعم المادي والمعنوي للتشريعات الخاصة بالصيرفة الإسلامية, والاهتمام بالبنية القانونية والتشريعية المناسبة لتطبيق صيغة المشاركة بمصرف الجمهورية, والحرص على الالتزام بالضوابط والأحكام الشرعية عند تطبيق صيغة المشاركة إضافة إلى العمل على تمكين العدد الكافي من الفقهاء المتخصصين في العلوم الشرعية

والمسائل الاقتصادية الحديثة والاهتمام بتدريب الموظفين في مجال الصيرفة الإسلامية وخاصة المشاركة.

Study summary

This study aims to identify the role of participation that the Jumhouria Bank applies and its impact on economic development, and to explain the most important obstacles that prevented its implementation, despite the issuance of laws and legislations that prohibit dealing with interest that is legally prohibited in Libya, but Al-Jumhouria Bank, like other Libyan banks, is still He is unable to apply the participation formula due to the presence of a number of obstacles, and laws and legislations are still insufficient and need amendments. In addition, this study aimed to demonstrate the impact of these obstacles on economic development, and in order to achieve the objectives of the study and answer its questions, the researcher used the descriptive and analytical approach, which is based on compiling a set of important facts related to the topic and subjecting them to analysis, as well as using the inductive and deductive approach that the researcher used in Analyzing banking laws, legislations and contracts, and to collect the study data, a questionnaire was designed in addition to the personal interview method, where the questionnaire was distributed to an intentional, intentional sample of employees and officials in the Islamic banking sector at the General Administration of Islamic Banking at the Bank of the Republic, and the researcher used simple descriptive statistical methods to test hypotheses The study, through the use of the Statistical Package for Social Sciences (SPSS), the study found a low level of economic development in Libya as a result of participation obstacles, and the impact rate was (5240.), And it indicates that (52.4%) of the reasons for the decline in development Economic is due to the lack of proper application of the participation formula, due to the presence of obstacles to controls Laws and legislations that regulate the participation formula, and the existence of obstacles to legitimate bodies specialized in Islamic banking transactions, and also due to the high degree of risk to the participatory financing formula, as well as the lack of functional cadres qualified to deal with participation, and the lack of staff competence, and the study also recommended that the Central Bank of Libya should provide material and moral support For legislation on Islamic banking, attention to the appropriate legal and legislative structure to implement the participation formula at the Bank of the Republic, and to ensure compliance with the Sharia controls and provisions when applying the musharakah formula, in addition to working to empower a sufficient number of jurists specialized in Sharia sciences and modern economic issues and to pay attention to training employees in the field of Islamic banking, especially Sharing.

تمهيد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي أشرف الأنبياء والمرسلين وعلي آلة وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين.

وبعد:

تقوم المصارف الإسلامية بدور هام في الاستثمار المباشر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً في عملية التنمية الاقتصادية ،وتجعل منها ذات أهمية كبرى للدول النامية، وذلك عن طريق صيغ التمويل المختلفة والتي تتمثل في المرابحة, والمشاركة, والمضاربة, والاستصناع, والسلم، وغيره من هذه الصيغ المختلفة ولكن المشاركات بأنواعها هي الوسيلة المفضلة لمن يريد أن يستثمر أمواله بالصورة الشرعية المفضلة دينياً واجتماعياً, ومن المقرر فقهياً أن في المشاركات, من المسامحة والترغيب والتيسير ما ليس في غيرها، ولا يخفى أن تحقيق المصلحة العامة هو في تكاثف المال والخبرة يد الله مع الجماعة, وتعتبر المشاركة وسيلة مهمة من وسائل التمويل لدى المصارف الإسلامية تحل محل العمل بنظام الفائدة لدى المصارف التقليدية، وتستخدمها المصارف الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

إن تجربة ليبيا في تطبيق الصيرفة الإسلامية جاءت متأخرة مقارنة ببعض الدول الإسلامية الأخرى، حيث أجاز منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (9) لسنة 2009، بشأن منح الإذن للمصارف التجارية في ليبيا بتأسيس النوافذ الإسلامية وتقديم الخدمات الإسلامية، وبالرغم من حداثة التجربة فقد أشارت الدراسات العلمية التي أجريت لتقييم أداء هذه النوافذ على نجاح صيغة المرابحة، وضعف تطبيق نسبة المشاركة والمضاربة, ويعتقد الباحث من خلال المسح الأولى الذي أعده مع المسؤولين عن تطبيق النوافذ الإسلامية بمصرف الجمهورية أن للضوابط الشرعية آثار في تفعيل صيغة المشاركة، ومن هنا قد جاءت هذه الدراسة لتلقى الضوء على موضوع دراسة صيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة, وآثارها العملية في التنمية الاقتصادية من مختلف الجوانب العملية, والنظرية, والفقهية, والقانونية، بالإضافة إلى بيان معوقات المشاركة حتي يتسنى للجهاز المصرفي دراستها وتدليلها.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في موضوع التمويل بالصيغ الإسلامية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن دلائل هذه الأهمية: عقد المؤتمرات والملتقيات التي تبحث أهمية تطبيق هذه الصيغ ودورها في التنمية الاقتصادية، فعلى الصعيد المحلى فقد تم عقد مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الذي نظمته وأشرفت عليه الأكاديمية الليبية منذ 2008م.

أما على الصعيد العربي فقد عقد مؤتمر التحول إلى الخدمات المالية الإسلامية في الكويت حيث أشار إلى أن التحول إلى نظام الصيرفة الإسلامية وإنشاء النوافذ الإسلامية, وتحول المصارف التجارية إلى الإسلامية من أهم التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي العربي.

أما على الصعيد العالمي فقد لاقت صيغة المشاركة قبولاً لدى بعض المؤسسات المالية المصرفية في الغرب وفتحت بالفعل بعض المصارف نوافذ للصرفة الإسلامية، وتم عقد المنتدى المالي الإسلامي العالمي الأول أوروبيا والحادي عشر عالمياً, و كان المحور الأساسي الذي ارتكز علية موضوع المنتدى هو مناقشه تنامي الطلب على الحلول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية, وذلك في ظل بذل المصارف التقليدية الأوروبية لجهود حثيثة في تبني أسس الصيرفة الإسلامية كبديل للحلول المالية التقليدية.

من هنا فان أهمية هذه الدراسة تكمن في عرض موضوع صيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة وآثارها العملية في التنمية الاقتصادية من الناحيتين الفقهية والعملية، وبيان أهم المتطلبات والعقبات التي قد تواجه تفعيل المشاركة، بالإضافة إلى بيان الحكم الشرعي المتعلق بها, وكذلك استعراض أهم التجارب العملية التي طبقت صيغة المشاركة، كل ذلك بهدف معرفة أثر صيغة المشاركة في تنمية الاقتصاد الليبي.

2- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر تطبيق صيغة المشاركة المطبقة بمصرف الجمهورية في ليبيا على التنمية الاقتصادية وإمكانية تطويرها والاستفادة من تجارب الدول الإسلامية التي نجحت في تطبيقها, كالسودان, والسعودية وغيرها، كما أن هناك عدة أهداف أخرى يسعى الباحث إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تتلخص فيما يلي:

1. التعرف على تجربة مصرف الجمهورية في تطبيق صيغة المشاركة وتطويرها.

2. دراسة التشريعات القانونية والشرعية التي تنظم المشاركة في مصرف الجمهورية
3. معرفة أثر معوقات تطبيق صيغة المشاركة على التنمية في الاقتصاد الليبي.
4. تقديم توصيات يمكن تطبيقها والاسترشاد بها لتفعيل صيغة المشاركة مما يؤدى الى زيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

3- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

توجد العديد من المبررات التي شجعت الباحث علي اختيار هذا الموضوع أهمها:

• انتقال المصارف التجارية في ليبيا للعمل بالصيرفة الإسلامية، واعتقاد الباحث بأن الحل الوحيد ضرورة إجراء دراسة فقهية شرعية لصيغة المشاركة، لما لها الأثر الكبير في الإسهام في التنمية الاقتصادية.

• الأزمات المالية والاختناقات المتعاقبة التي يشهدها الجهاز المصرفي في ليبيا، مما يحتم على الباحثين ضرورة دراسة البديل وهو تطبيق صيغ التمويل الإسلامي.

• الدراسات العلمية في موضوع الصيرفة الإسلامية خاصة صيغة المشاركة، قليلة جدا وبحاجة إلى إثراء من الناحية الفقهية والقانونية.

• فتح أفاق جديدة لبحوث أخرى في هذا المجال وخصوصا من الجانب الفقهي والقانوني.

دراسة استطلاعية على موضوع الدراسة:

قام الباحث بدراسة استطلاعية عن موضوع الدراسة بمصرف الجمهورية عن صيغة التمويل بالمشاركة واثرها على التنمية الاقتصادية، واتضح ان تطبيق صيغة المشاركة يواجه العديد من المعوقات في التنفيذ مما سيترتب علية من ضعف مساهمة المشاركة في التنمية الاقتصادية واتضح للباحث من خلال المقابلة الشخصية مع المسئولين عن موضوع البحث ان المصرف ليس لدية الخطط الكافية لتنفيذ وادارة التمويل بالمشاركة.(مقابلة مع مدير ادارة التمويل الإسلامي بتاريخ 12-2-2019).

4- إشكالية الدراسة:

ولما كان الاقتصاد الليبي يشهد منذ عام 2011م، تدهورا في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلى، مما تسبب في انخفاض مستوى كفاءة النظام المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص، حيث ظهرت أزمات متعددة مثل: أزمة السيولة, وانخفاض قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية وانخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية، مما أثر على انخفاض كفاءة وأداء هذه المؤسسات وعدم قدرتها على مواجهة التزاماتها اتجاه الغير، وبالتالي عدم قدرته على توفير التمويل اللازم للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

ومن خلال الخلفية العلمية المكتسبة من دراستي للمواد الشرعية والقانونية، والاطلاع على الدراسات السابقة والمقابلة الشخصية التي تم إجراؤها مع بعض المسؤولين في المصرف عينة الدراسة، اتضح أن السبيل لعلاج هذه الاختناقات والأزمات المتتالية التي يشهدها القطاع المصرفي في ليبيا، هو تفعيل التمويل بالصيغ الاستثمارية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كبديل للفوائد الربوية، وبخاصة المشاركة؛ لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية.

عليه فإن إشكالية الموضوع يمكن عرضها عبر التساؤل الآتي: ماهي طبيعة صيغة المشاركة ؟ وماهي الضوابط الشرعية والقانونية لصيغة التمويل الاسلامي بالمشاركة؟ وعلي أي أساس يتم تكيفها الفقهي والقانوني؟ وما أثر المشاركة في ربحية المصارف ؟ وهل المعوقات تؤثر علي تطبيق صيغة المشاركة؟ وما أثرها علي التنمية الاقتصادية ؟ وهل يمكن إسقاطها علي صيغة المضاربة ؟ أم أن المشاركة جزء والمضاربة جزء آخر؟ فإذا ما كانت المضاربة هي غير المشاركة؟ فما مدي صلاحية المشاركة في الاستثمار الجمعي بدلاً عن المضاربة التي أساس التعاقد فيها ثنائي بين طرفين ؟ ما لآثار المترتبة عليهما معاً؟ .

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية :

ما آثر معوق (الضوابط القانونية والشرعية) علي التنمية الاقتصادية في مصرف الجمهورية.

ما آثر معوق (هيئة الرقابة الشرعية) علي التنمية الاقتصادية في مصرف الجمهورية.

ما آثر معوق (ارتفاع المخاطر المصرفية) علي التنمية الاقتصادية في مصرف الجمهورية.

ما آثر معوق (نقص كفاءة الموظفين) علي التنمية الاقتصادية في مصرف الجمهورية.

5- حدود الدراسة:

• اقتصرت الدراسة في جانبها النظري في صيغة المشاركة وتكيفها الفقهي والقانوني, والضوابط الشرعية والفقهية والقانونية التي يطبقها مصرف الجمهورية بخصوص تطبيق صيغة المشاركة.

• تم الاعتماد بشكل أساسي عند التأصيل الفقهي للمسائل المتعلقة في موضوع صيغة المشاركة ولم تتناول الصيغ الأخرى, كالمرابحة, والمضاربة.

• اقتصرت الدراسة في الجانب العملي علي دراسة صيغة المشاركة المطبقة بمصرف الجمهورية, فقط ولم تشمل المصارف الأخرى التي تطبق النوافذ الإسلامية .

6- الدراسات السابقة:

1. دراسة (حلس ومقداد،2005, دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين) قام الباحثان بدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين . ولم يكتف الباحثان بالبيانات المنشورة عن المصارف الإسلامية بل سعيا إلى الاعتماد كذلك على البيانات الأولية، حيث تم تجميع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها مباشرة عبر استبانة صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة فقط وبذلك فإن الدراسة ليست شامله كل فلسطين.

وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين على أن تلعب هذا الدور. وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. دراسة (البشير،2007, تقويم استخدام صيغة المشاركة في التمويل المصرفي) :طبقت هذه الدراسة في السودان، حيث خلصت الدراسة إلى تميز صيغ التمويل الإسلامية بالعديد من المزايا والمرونة لتمويل مختلف القطاعات. كما أن صيغة المشاركة تتيح الفرصة لتمويل الشريك الذي يملك جزء من رأس المال, ولا يتطلب من الشريك ضمان لسداد أصل المبلغ وضمان الأرباح بل تنفذ على سبيل المشاركة في الربح أو الخسارة ولا يضمن الشريك تعويض أصل المبلغ والأرباح للبنك إلا إذا كانت الخسارة نتيجة تقصير في إدارة الشراكة, أو تعدي على أموال الشراكة. وقد خلصت أهم التوصيات إلى ضرورة التركيز على صيغ التمويل بالمشاركة لما تتمتع به من مرونة

وواقعية دون بقية الصيغ. كما أوصت الدراسة إلى أهمية توسيع تجربة تمويل صغار المنتجين بوصف أن التجربة العملية هي الرصيد الحقيقي لقيمة العمل, والمدخل السليم الذي يتم منه التقويم. كما أن هنالك مخاطر قد تنشأ من عدم أمانة الشريك منها: التعدي على رأس المال, والتقصير في حفظه ،ولكن يمكن تفادي هذا النوع من المخاطر بالدراسة الوافية عن طالب التمويل وشخصيته, ومتابعته متابعة لصيقة خلال سريان التمويل مع أخذ الضمان المناسب الذي يغطي تلك المخاطر, كذلك صعوبة تقدير معدل الربح المتوقع للسلعة موضوع المشاركة, كذلك ضرورة تغيير تركيبة المفاهيم السائدة عن دور البنوك كمؤسسات تتعامل في النقود فقط, بائع نقود إلى دور الشريك الحقيقي والمساهم المباشر في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. وأن تكون مؤسسات التمويل أكثر إيجابية نحو المجتمع بأن يكون لها دور أكبر من مجرد توفير الأموال بالإسهام الفعلي في حل اختناقات قطاع هام, مثل: قطاع صغار المنتجين التزاماً بالمحلية والملائمة.

3. دراسة (الهيجاء،2007، تطوير آليات التمويل بالمشاركة) هدفت الدراسة إلى بيان أهم المعوقات التي تواجه تطبيق صيغة المشاركة، وذلك بدراسة حالة الأردن, وتوصل الباحث إلى أن أبرز المعوقات تمثلت في غلبة العقلية التقليدية للمستثمرين في الودائع، ونقص كفاءة الموظفين بالمصرف، وعدم وجود ضمان، وخطر عدم الالتزام الأخلاقي لدى المتعاملين

4. دراسة (الفاضلي،2009, بعنوان "المشاركة ودورها في رفع عوائد الاستثمار في المصارف الإسلامية) وضحت هذه الدراسة التعرف على المشاركة وأنواعها, ودورها في رفع عوائد الاستثمار في المصارف الإسلامية حيث كانت دراسة تطبيقية على مصرف دبي الإسلامي, ومصرف البحرين الإسلامي, وبيت التمويل الكويتي تمثلت مشكلة الدراسة في طرح التساؤل "هل استحوذت صيغة التمويل بالمشاركة على النصيب الأكبر من جملة الاستثمارات والعائد الذي تحققه صيغة المشاركة في مصارف الإسلامية. كانت أهم أهداف الدراسة: دراسة صيغة المشاركة المتبعة في المصارف الإسلامية وتقييمها في مصرف دبي الإسلامي, ومصرف البحرين الإسلامي, وبيت التمويل الكويتي, واعتمدت الدراسة على الأسلوب الكيفي في الجانب النظري, والأسلوب الكمي في الجانب العملي من خلال عرض وتقييم البيانات الواردة في القوائم المالية الخاصة بمصارف الدراسة.

توصلت هذه الدراسة إلى: أن هناك صعوبات تواجه أسلوب المشاركة, أهمها: أن رجال الأعمال ينفرون من أسلوب المشاركة ويفضلون عليه الأسلوب التمويل الغربي كما أن المصارف، محل الدراسة نشاط الاستثمارات، ركزت على قطاع التجارة خاصة, وإهمال قطاع الزراعة والصناعة، بحيث اقتربت بذلك من النماذج التقليدية التي تسعي لتحقيق عوائد الربح السريع.

أوصت الدراسة بضرورة أن تعود أمتنا إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم, وإعادة النظر في القوانين التجارية المدنية، والعمل على استقطاب الخبرات التي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية الإسلامية.

5.دراسة (منتهى، 2011,دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات الإسلامية في فلسطين في الفترة من 1996-2008) استخدمت الدراسة أسلوب الحصر الشامل من خلال تحليل ميزانيات المصارف الإسلامية, وهى البنك الإسلامي الفلسطيني, والبنك العربي الإسلامي وبنك الأقصى الإسلامي, و توصلت الدراسة على الرغم من نمو مؤشرات المصارف الإسلامية, إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من مثيلاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني, وقد ساهمت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسب هامشية في كل من الناتج المحلى الإجمالي, والاستثمارات المحلية الإجمالية إلا أن نسبتها أكبر من البنوك التقليدية العاملة في فلسطين.

6.دراسة (الحمروني,2013م, بعنوان "مستقبل الدعوة الي اسلمة النظام المصرفي في ليبيا) ناقش هذا البحث ما مستقبل الدعوة لأسلمة النظام المصرفي في ليبيا الحاصلة الآن بالشارع الليبي, ومن رغبة المجتمع في الابتعاد عن المعاملات المصرفية بالمصارف التقليدية العاملة بالفائدة الربوية , والتوجه للانتقال نحو الصيرفة الاسلامية والمعاملات الشرعية علي وفق أحكام الشريعة الاسلامية.

ومنهج هذا البحث "بحث نظري " وهدفه: التوصل للحقيقة, وتكوين المفاهيم النظرية, ومحاولة تعميم نتائجه .

اما نتائج البحث : الرغبة الجامحة والتأييد القوي لتطبيق نظام مصرفي إسلامي في ليبيا وازاحة النظام التقليدي الربوي المخالف للشريعة الإسلامية .

7.دراسة (الرفيق،2014, بعنوان" التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية) " دراسة تحليلية قياسية " هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على اثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، حيث أظهرت الدراسة أن هناك العديد من مصادر التمويل بشكل عام، وشكل التمويل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، أهمية كبيرة في الوقت الحاضر حيث تمكنت تلك المصارف من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية، وقد وصلت نسبة مساهمة تلك البنوك, في تطور أرصدة القروض والسلفيات بالعملة المحلية إلى 53.8% في العام 2007م، في حين بلغت مساهمة البنوك التجارية التقليدية(اثنا عشر بنكا) بنحو46.2%لنفس العام، لذلك فان المصارف الإسلامية تعمل على حشد المدخرات المحلية عن طريق توفر القنوات الادخارية المقبولة من المدخر اليمني، وبينت الدراسة أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد فضلا عن ذلك تم التركيز على دور المصارف الإسلامية في التنمية حيث أن حصول المدخر على عائد حلالاً و مرتفعاً يجعله يخفض من استهلاكه الحالي، من أجل مستقبله، ولهذا نجد أن المصارف الإسلامية يمكنها أن تلعب دوراً في توفير الموارد المالية المحلية الضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي, وبالتالي المساهمة في عملية التنمية ، ويمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في حشد المدخرات القومية والخارجية، بالإضافة إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادي من خلال امتصاص السيولة الفائضة بهدف السيطرة على العرض النقدي، وبالتالي تخفيض معدل التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية، وبما أن الدخل يسير في اتجاهين: الاستهلاك, والادخار, الاستثمار, فمن المؤكد أن الجزء الموجه نحو الادخار في المصارف الإسلامية سيعمل على تخفيض الإنفاق الاستهلاكي, وزيادة الإنفاق الاستثماري، وتخفيض الأسعار، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية يمكنها أن تلعب دورا كبيرا في عملية تمويل المشروعات حيث تبين أن أثر التمويل على الناتج المحلي الإجمالي كان إيجابيا وذو دلالة إحصائية، وأيضا كان أثر التمويل على الإنفاق الحكومي إيجابيا بالإضافة إلى ذلك تبين أن المصارف الإسلامية لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية.

8.دراسة (البدرى،2016، التمويل المصرفي بالمشاركة وأثرة في الاستثمار بالمصارف الإسلامية) يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة وكفاءة التمويل بالمشاركة في المصارف, وتأثيرها على أرباح المصرف، وأثر مخاطر تعثرها على المصرف، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي من

خلال تناول الأدبيات التي اهتمت بهذا الموضوع، والمنهج الميداني التطبيقي على عينة من المصارف في السودان، والمنهج الوصفي التحليلي لاختبار صحة الفرضيات, والتي تمثلت في أن التمويل المصرفي بالمشاركة يؤثر إيجابياً في حجم الاستثمار بالمصارف، التمويل المصرفي بالمشاركة يزيد من مخاطر التعثر بالمصرف ، ويؤثر في إرباح البنك ، ولإثبات صحة الفرضيات قامت الباحثة بتحليل البيانات والأرقام المأخوذة من ميزانيات ومنشورات بنك المصارف الإسلامي للفترة من 2008م إلى 2014م ، وبناء على التحليل توصلت الباحثة لنتائج أهمها:

- نظام التمويل بصيغة المشاركة نظام كفء يؤثرا تأثيراً واضح في حجم الاستثمار في المصرف.
- نظام التمويل بصيغة المشاركة يؤثر في ربحية المصارف.
- يحتوى التمويل بالمشاركة على مخاطر متعددة منها ما هو متعلق بالعملية, ومنها ما هو متعلق بنوع النشاط الاقتصادي, ومنها ما هو متعلق بالظروف العامة, وأخيراً ما هو متعلق بالعمل والمال ولكنها مخاطر بنسبة قليلة لا تذكر.

9. دراسة (عياش و صالح،2016, مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و أثرها على قرار التمويل دراسة على عينة من المصارف الإسلامية اليمنية) تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر الناشئة عن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في قرار التمويل، والتعرف على العلاقة بين مستوى مخاطر صيغ التمويل الإسلامية وقرار منح التمويل، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة الفرضيات وكذلك في استخدام التبرير المنطقي للنتائج، واستخدام المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيتي الدراسة ، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إن المصارف الإسلامية اليمنية ما تزال تعتمد بصورة رئيسية على صيغة المرابحة في التمويل: نظرًا لانخفاض المخاطر المرتبطة بهذه الصيغة، وأن صيغ المضاربة والمشاركة والاستصناع والمزارعة والتمويل التأجيري هي من الصيغ الهامة في التمويل ولكنها لا تحظى باهتمام المصارف الإسلامية اليمنية. وتوصي الدراسة بالحد من اعتماد المصارف الإسلامية اليمنية على صيغة المرابحة ، وضرورة تنويع صيغ التمويل مع التركيز على صيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع والمزارعة ، وضرورة الاهتمام بالتدريب والتطوير للكادر البشري في المصارف في مجالات إدارة المخاطر المصرفية.

10.**دراسة (الزغدان , والحجاجي 2016م, بعنوان ,العوامل المؤثرة في صيغة التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)** تهدف هذه الدراسة الي تحديد وبيان العوامل المؤثرة في صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصرف الجمهورية في ليبيا , ولقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي , ومن أهم هذه النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: وجود أثر معنوي للعوامل المؤثرة في صيغ التمويل الاسلامي علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة, وهذا دليل علي كفاءة صيغ التمويل الإسلامي من قبل مصرف الجمهورية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تحفيز مصرف الجمهورية في منحه لصيغ التمويل الإسلامي مع ضرورة تسهيل الإجراءات وسرعة تنفيذها, وسرعة معالجة المخالفات التي قد تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

أوجه اختلاف وتشابه هذه الدراسة مع سابقاتها:

أولا: أوجه اختلاف:

1- تحاول الدراسة الحالية الوقوف والتعرف على واقع تطبيق صيغة المشاركة وأثرها على التنمية الاقتصادية بصفة خاصة في مصرف الجمهورية.

2- اختلاف البيئة في ليبيا تحديداً.

3- تحاول الدراسة الحالية الوقوف والتعرف على القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية عموما والمشاركة خصوصا في ليبيا.

4- لم تتعرض أي من الدراسات السابقة إلى معالجة الموضوع من الجانب الفقهي أو الشرعي والقانوني.

5- استخدام الاستبانة كأداة في الجانب العملي.

6- استخدام اسلوب المقابلات الشخصية.

ثانيا: أوجه التشابه:

1- تتفق مع الدراسات السابقة من حيث تناولها آليات التمويل الإسلامي.

2- مفهوم صيغة المشاركة وأنواعها وخاصة المشاركة المتناقصة.

7- الصعوبات التي واجهت الباحث:

• قلة المراجع التي تتناول موضوع الصيرفة الإسلامية، المشاركة بشكل خاص، فأغلبية المراجع سواء كانت في المكتبات أو المتوفرة عبر الإنترنت تتحدث عن صيغة المرابحة بشكل من الإيجاز.

• قلة وندرة الدراسات العلمية خاصة التي تتعلق بتطبيق بالصيرفة الإسلامية في ليبيا.

• عدم وجود بيانات فعلية حقيقية حول الصيرفة الإسلامية خاصة المشاركة في الميزانيات والقوائم المالية للمصارف في ليبيا.

8- منهج الدراسة:

أ- **منهج البحث العلمي المستخدم:** المنهج الاستقرائي والاستنباطي كذلك المنهج الوصفي التحليلي.

ب- **بيئة الدراسة:** تتمثل في قطاع الصيرفة الاسلامية بمصرف الجمهورية.

ت- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية (مصرف الجمهورية).

ث- **عينة الدراسة:** عمدية قصدية تشمل 60 فردا من المسؤولين الموظفين بقطاع الصيرفة الاسلامية.

ج- **مصادر البيانات:** ستعتمد الدراسة على المقابلات الشخصية، وإعداد استمارة استبيان لجمع المعلومات اللازمة للدراسة.

9- فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة علي الفرضيات الآتية :

الفرضية الرئيسية :

H0: عدم تفعيل صيغة المشاركة من النواحي القانونية والشرعية والاقتصادية , لا يساهم في التنمية الاقتصادية.

ويمكن صياغة هذه الفرضية من الناحية الإحصائية بالشكل العدمي التالي:

عدم وجود أثر معنوي ذو دلاله إحصائية لتطبيق صيغة المشاركة لمصرف الجمهورية على التنمية الاقتصادية, لوجود معوقات .

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

H01 : لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمعوق (الضوابط القانونية والشرعية) لصيغة المشاركة على التنمية الاقتصادية .

H02:لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمعوق (هيئة الرقابة الشرعية) لصيغة المشاركة على التنمية الاقتصادية .

H03: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمعوق (ارتفاع المخاضر المصرفية) لصيغة المشاركة على التنمية الاقتصادية.

H04: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمعوق (نقص كفاءة الموظفين) لصيغة المشاركة على التنمية الاقتصادية.

10-خطة البحث

يتكون هذا البحث من فصلين وخاتمة

الفصل الأول : (طبيعة صيغة المشاركة)

المبحث الأول: مفهوم صيغة المشاركة ومدى فعاليتها في العمل المصرفي الإسلامي .

المطلب الأول : طبيعة صيغة المشاركة.

الفرع الأول: تعريف المشاركة لغة واصطلاحًا.

الفرع الثاني: أهمية المشاركة وأنواعها.

المطلب الثاني: خصائص المشاركة وشروطها.

الفرع الأول :المشاركة كبديل لنظام الفوائد.

الفرع الثاني: شروط المشاركة.

المبحث الثاني : ضوابط المشاركة الشرعية والفقهية.

المطلب الأول: الضوابط العامة لصيغ التمويل الإسلامي.

الفرع الأول: الضوابط العقدية والأحكام الشرعية.

الفرع الثاني: القواعد الفقهية وخصائصها.

المطلب الثاني :الضوابط الخاصة المتعلقة بالمشاركة.

الفرع الأول: الإباحة كضابط في عقد المشاركة.

الفرع الثاني: الضوابط القانونية لعقد المشاركة.

الفصل الثاني : (الآثار العلمية والعملية لصيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة في التنمية الاقتصادية).

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومساهمات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية .

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي والتقليدي.

الفرع الثاني: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المطلب الثاني: إسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الاول: المصارف الإسلامية كبديل تنموي.

الفرع الثاني: إمكانية إسهام المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : دور المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : دور كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية،وبيان الانجازات والإخفاقات والمعوقات المقترحات للمصارف الإسلامية.

الفرع الأول: دور كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدي مراعاتها لجوانب التنمية الاجتماعية في المجتمع .

الفرع الثاني: الانجازات والإخفاقات والمعوقات المقترحات للمصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: الجانب العملي للدراسة:

الفرع الأول : نبذة عن مصرف الجمهورية عينة الدراسة:

الفرع الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.

وأخيراً: الخاتمة: (النتائج والتوصيات)

الخـاتمـة

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصل الباحث بعد بحثٍ وتمحيص إلي جملة من النتائج, أهمها:

1- إن التمويل بالمشاركة يعد من أهم صيغ التمويل ، وهى جائزة شرعا وذلك؛ لأنها تبنى على القاعدة الإسلامية "الغنم بالغرم" فهو يشارك في الربح والخسارة للمشروع، ويعتبر مصرف الجمهورية أول المصارف الليبية في تطبيق هذه الصيغة.

2- يتضح أن هناك قصور ونقص في التشريعات ولم تصمم لتستوعب المشاركة، مما يعنى أنه لم يكن التكريس القانوني لعقد المشاركة كافيا لاستعمال هذا العقد في العمليات المصرفية.

3- أن تجربة مصرف الجمهورية في تطبيق المشاركة تجربة حديثة, وتحتاج إلى الكثير من الدعم المختلف والمتنوع من جانب مصرف ليبيا المركزي, والدولة، لتطويرها من أجل دعم وتطوير كافة المشروعات وتعزيز منافستها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

4- انخفاض مستوى التنمية نتيجة لوجود معوقات بالمشاركة المطبقة بمصرف الجمهورية وإن ما نسبته (52.4%) من الانخفاض في مستوى التنمية الاقتصادية في ليبيا يعود إلى عدم تطبيق صيغة المشاركة تطبيقاً صحيحاً.

5- إن مستوى معوق المخاطر المصرفية كان مرتفعاً، بسبب وجود مخاطر قانونية وتشريعية؛ وكذلك عدم تفعيل إجراءات التسجيل العقاري, و لعدم توثيق الضمانات, إضافة إلى تعرض المصرف إلى مخاطر بعدم التزام العملاء بسداد أقساط المشاركة في حينها.

6- إن مستوى معوق هيئة الرقابة الشرعية كان منخفضاً؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى النقص في عدد الفقهاء المتخصصين في العلوم الشرعية والمسائل الاقتصادية الحديثة، إضافة إلى عدم توفر الخبرة العملية الكافية لهيئة الرقابة الشرعية وعدم الالتزام بالضوابط الشرعية في بعض الأحيان, وكذلك ضيق اختصاصات هيئة الرقابة الشرعية.

7- وجود نقص في كفاءة الموظفين؛ ويعود ذلك إلى: انعدام البرامج التدريبية والخطط الإستراتيجية لتنمية مهارات وقدرات الموظفين في استخدام صيغة المشاركة، وكذلك إلى عدم قدرة الموظفين على فهم واستيعاب عقود المشاركة؛ لأنها تتضمن نصوص فقهية وشرعية صعبة، وكذلك عدم تمتع الكوادر البشرية بالمصرف بالمؤهلات المصرفية والشرعية المطلوبة حيث اتضح في هذه الدراسة أن ما نسبته فقط (3.7 %) من عينة الدراسة هم من المتخصصين في الشريعة.

8- أن مستوى معوق الضوابط القانونية والشرعية لصيغة المشاركة كان منخفضاً، بسبب التشريعات المصرفية التقليدية المطبقة الحالية والتي تعيق تطبيق صيغة المشاركة والتوسع فيها، وكذلك ضعف البنية القانونية والتشريعية المناسبة لتطبيق صيغة المشاركة بمصرف الجمهورية إضافة إلى عدم تقديم المصرف المركزي الدعم المادي والمعنوي للتشريعات الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث ببعض التوصيات وأهمها:

1- ضرورة التركيز على صيغة التمويل بالمشاركة والتوسع فيها؛ لما تتمتع به من مرونة في تحسين التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة في القطاعات الحقيقة للاقتصاد.

2- العمل على استكمال وتعديل اللوائح والقوانين بما يتماشى مع أسس وضوابط التعاملات المصرفية الإسلامية وخاصة المتعلقة بالمشاركة، مع ضرورة أن يقدم لمصرف ليبيا المركزي الدعم المادي والمعنوي للتشريعات الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

3- العمل على سن تشريعات وقوانين وبناء أطر تنظيمية تعمل على الاستفادة من صيغة التمويل بالمشاركة في تمويل المشروعات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

4- العمل على تفعيل إجراءات التسجيل العقاري للحد من المخاطر القانونية والشرعية, ووضع الحلول الناجعة من أجل تخفيض المخاطر المصرفية ومن ثم التوسع في صيغ المشاركة.

5- العمل على تمكين العدد الكافي من الفقهاء المتخصصين في العلوم الشرعية والمسائل الاقتصادية الحديثة، فضلا عن توفير الخبرة العملية الكافية لهيئة الرقابة الشرعية.

6- إقامة البرامج التدريبية والاهتمام بالخطط الإستراتيجية من أجل تنمية مهارات وقدرات الموظفين في استخدام صيغة المشاركة, والتركيز على رفع كفاءة الخبرات البشرية وتأهيلهم للتمكن من إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لصيغة المشاركة.

7- يوصي الباحث بإجراء ما يستجد من تطبيقات تتناول متغيرات لم تتناولها هذه الدراسة.

المصـادر والمراجــع

أولاً : القرآن الكريم :

برواية الإمام قالون عن نافع المدني الداني.

ثانياً : كتب الحديث

- **صـحيح البخـاري** ,(لأبـي محمد بن إسماعيل البخاري) , تـاريخ النشر 1420هـ ,1999م, دار النشر الكتب العلمية , بيروت.
- **سـنن أبـو داود,** (أبـو داود سليمان بـن الأشـعث السجسـتاني) ،دار النشـر الكتـاب العربـي , بيروت.
- **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام** , (أحمد ابن ماجه ,المؤلف محمد ناصر الدين الألباني),الطبعة الثالثة (دار النشر المكتب الإسلامي , بيروت , 1405)الجزاء الاول.
- **ثالثاً : كتب الفقه والاقتصاد الإسلامي**
- إبراهيم,(رجب عبد الجواد) , **معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير مـادة شركة.** ط: 1(لا: د ,لا: د , لا: ت) بدون جزء .
- الأصفهاني ,(راغب) , **المفردات في غريب القران** بدون طبعة(لا: د , لا: د ,لا: ت) بدون جزء .
- الإمام الشافعي، **الأم** , بدون طبعة (لا: د ,لا: د ,لا: ت) بدون جزء.
- ابو حمرة ,(مصطفي علي) , مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية بعنوان ,**تمويل المشروعات الانتاجية ومعوقاتها** , بدون طبعة ، (لا: د , ليبيا ,2008م) بدون جزء.
- أبـو زيـد، (محمـد عبـد المـنعم): **المخـاطر التـي تواجـه اسـتثمارات المؤسسـات المصـرفية الإسـلامية،** بـدون طبعـة ،(دار النشـر , جامعـة الشـارقة، الإمـارات العربيـة , 2002م،) بـدون جزء.
- باريان,(عـادل بـن عبـد الله عمـر) ،"**أسـاليب تفعيـل دور الرقابـة الشـرعية فـي المصـارف الإسلامية**" بدون طبعة ، (لا: د , لا: د 2009) بدون جزء.

- البلتاجي , (محمد) ,**نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار** بدون طبعة ،(دار النشر , دبي , 2005م) بدون جزء.
- حمود, (سامي حسين احمد), **تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية** ,الطبعة الثالثة ,(دار التراث, القاهرة , مصر,1991 م) بدون جزء.
- حامد، (أحمد اسحق الأمين) : **الصكوك الاستثمارية الإسلامية وعلاج مخاطرها**، الطبعة الاولي, دار النشر اربد ,الأردن، 2005) بدون جزء.
- الحنبلي ,(الإمام احمد الحراني) ,**صفة الفتوى والمفتي والمستفتي**, بدون طبعة ، (لا: د ,لا: د ,لا: ت) بدون جزء.
- حسين (حسين شحاتة)، "**الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**" ، بدون طبعة، (مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، 2001) بدون جزء.
- خلف,(فليح حسن), **البنوك الاسلامية** الطبعة الأولي (جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع ,عمان ,العبدلي , مقابل جوهر القدس , ت, 2006) بدون جزء.
- الخياط, (عبد العزيز) , **الشركات في الشريعة الإسلامية** ,الطبعة الرابعة ,(مؤسسة الرسالة , بيروت ,1994-1414هـ) الجزء الاول.
- خلف, (فليح حسن),**البنوك الإسلامية** ,الطبعة الاولي (الأردن, عمان دار النشر جدار للكتاب العالمي 2006) بدون جزء.
- خوجة، (عز الدين): **مستقبل الصناعة المصرفية في إطار العولمة**، الطبعة الاولي(دار النشر , عمان، 2004) بدون جزء.
- الخالق, (السيد أحمد عبد) ، **مدخل إلى دراسة التنمية الاقتصادية**، بدون طبعة ،(لا: د ,لا: د ، 1996 م) بدون جزء.
- الخياط(عبدالعزيز), **ادارة العمليات المصرفية** بدون طبعة ، (دار المتقدمة،عمان،2004 م) بدون جزء.

- خليل (حسن) ، **دراسات في التنمية الاقتصادية** بدون طبعة ،(دار النشر معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1963م) بدون جزء.
- الدعاس , (عزت عبيد) ,**القواعد الفقهية مع شرح الموجز** ,الطبعة الأولي(دار الترمذي , حمص , 1965م ,1438هـ) بدون جزء.
- الريسوني (قطب)، "**نحو تأهيل اجتهادي لأعضاء الفتوى بالمصارف الإسلامية**" بدون طبعة ،(دار النشر , دبي , 2009 م) بدون جزء.
- الرقائقي,(علاء الدين عادل) ،"**الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة** ، بدون طبعة ،(غرة ، فلسطين ، أيام 08-10 مايو 2005) بدون جزء.
- الزحيلي ,(وهبة الزحيلي)، **المشاركة المتناقصة وصورها** بدون طبعة ،(لا: د ,لا: د ,لا: ت) بدون جزء..
- الزحيلي, (محمد مصطفي), **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة, القسم أصول الفقه والقواعد الفقهي** بدون طبعة (دار النفائس،الأردن،2008) بدون جزء.
- الزحيلي , (محمد مصطفي) **المعاملات المالية المعاصرة** (دار النشر دمشق ,1427 هـ.2006 م) بدون جزء.
- الزحيلي ,(وهبة)**,المعاملات المالية المعاصرة** , الطبعة الأولي (دار النشر كلية الدعوة الإسلامية , طرابلس ,1401هـ, 1991م) الجزاء الثالث.
- زناكي, (فتحي) **شركة المساهمة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي تأسيس إجراءات نشاط** ,الطبعة الأولي (دار النشر دار النفائس للنشر والتوزيع ,الأردن ,1433, 2012) بدون جزء .
- الزحيلي ,(وهبة مصطفى) ، **صيغ التمويل والاستثمار**، بدون طبعة (الإمارات العربية،2005) بدون جزء .
- الزرقا ,(احمد بن الشيخ محمد) ,**القواعد الفقهية الكبري** , بدون طبعة ،(دار النشر القلم , دمشق ,1989م 1409هـ) بدون جزء.

- الزحيلي ,(محمد مصطفي) ,**القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**, الطبعة الأولي(دار الفكر ,دمشق ,2006م) الجزء الأول.
- زعيتر , (محمد عبدالحكيم), **بنك دبي الإسلامي** (دار النشر بيت التمويل الكويتي, 1995 , 1996م) بدون جزء.
- سلامة , (عابدين),**واقع التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية العاملة في السودان** , بدون طبعة ، (لا: د , لا: د , لا: ت) بدون جزء.
- سراج , (محمد أحمد) **النظام المصرفي الإسلامي** ,بدون طبعة (دار الثقافة ,القاهرة ,1989م-1410هـ) بدون جزء.
- سانو, (قطب مصطفى) ،**المدخرات وأحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي** ، بدون طبعة (لا : د , لا: د ,لا: ت) بدون جزء .
- سلامة، (عابدين أحمد): **واقع التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية العاملة بالسودان،** الطبعة الأولي (القاهرة، 1409هـ) بدون جزء.
- السدلان ,(صالح بن غانم) ,**القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها** , بدون طبعة ،(دار النشر بلنسية ,الرياض ,1417هـ) بدون جزء.
- السيوطي ,(الإمام أبو الفضيل عبد الرحمن) , **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم** بدون طبعة (لا: د ,لا: د ,لا: ت) بدون جزء .
- السدلان ,(صالح بن غانم), **القواعد الفقهية الكبري** , بدون طبعة ،(دار القلم ,الرياض ,1417هـ) بدون جزء.
- أوستري(جاك) ، **الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي**، بدون طبعة ،(دار الفكر، دمشق، سوريا، لا: ت) بدون جزء.
- الشرقاوي , (عائشة), **التجربة بين الفقه والقانون** , بدون طبعة (لا: د , لا: د , لا: ت) بدون جزء.

- شلبي, (إسماعيل) ، **التنمية الاقتصادية والإسلام**" بدون طبعة ،(كلية التجارة ، القاهرة ، أيام 9-12 أبريل 1983) بدون جزء.
- (الصاوي) , **مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية** , الطبعة الأولي(لا: د , لا: د ,لا: ت) بدون جزء.
- طايل , (مصطفي كمال) **, البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق** لا: ط(لا: د, لا: د ,لا: ت) بدون جزء .
- طارق الله خان،(حبيب أحمد): **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية،** الطبعة الأولي (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية 1423هـ 2003م) الجزاء الاول.
- عبد الحميد,(البعلي), **اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية**, بدون طبعة ،(الديوان الأميري, الكويت, 1996/10/5م) بدون جزء.
- العطيات, (يزن خلف سالم العطيات) ، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية** ، بدون طبعة , (دار النفائس،الأردن،2008) بدون جزء.
- العلاونة،(رانية زيدان شحادة): **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية،** الطبعة الأولي (دار النشر, اربد، الأردن، 2005) بدون جزء.
- علي ,(محمد مصطفي), **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي والتقليدي والإسلامي،** بدون طبعة ، (لا: د ,لا : د , 2002) بدون جزء.
- عبد القادر ,(محمد), **دور البنك المركزي في تحديد سياسات ونظم العمل المصرفي في ماليزيا والإطار الرقابي له**, بدون طبعة ، (دار النشر, الديوان الأميري, الكويت,1999/3/12م) بدون جزء.
- فنطقيي ,(سامر مظهر) , **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**, بدون طبعة (دار النشر شعاع والعلوم سورية ,1990) بدون جزء .
- فرحى, (محمد)، **سياسة التنمية الاقتصادية** بدون طبعة ،(دار النشر مجلة الباحث ،جامعة الاغواط ، 2003 م) بدون جزء.

- فليح,(حسن خلف) ، **البنوك الإسلامية"** ، بدون طبعة ،(جدارا للكتاب الإسلامي العالمي للنشر والتوزيع ، عمان ،2006) بدون جزء.
- القربي ,(محمد علي), **عرض لبعض مشكلات البنوك** , بدون طبعة ، (لا: د , لا: د , لا: ت) بدون جزء.
- القري، (محمد علي): **الإبداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطرها**، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولي(العمان – الأردن، 2004) بدون جزء .
- الكواري، (علي خليفة), **نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية**، بدون طبعة ،(دار النشر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1985 م) الجزء السادس.
- القرضاوي(يوسف) ،"**فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة**"،الطبعة العشرين (مكتبة رحاب ، الجزائر ،1988) الجزء الثاني .
- الكواملـه, (نور الدين عبد الكريم) ، **المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي.**(بدون دار النشر) بدون الجزء.
- الملقي، (عائشة), **البنوك الإسلامية , التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق** , بدون طبعة (لا :د , لا: د , لا: ت) بدون جزء .
- منتديات الإعلامية, دور **المصارف الإسلامية بالتنمية** ,بدون طبعة (النشر النت، ت 2006م) بدون جزء .
- الموسوي , (حيدر يونس الموسوي) ،**المصارف الإسلامية أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية**، بدون طبعة(دار النشر اليازوري ، الأردن ,عمان ,2011 م) بدون جزء .
- مصطفي,(بشير)**مقال : جريدة البصائر** بدون طبعة(دار النشر,الجزائر،2000م) بدون جزء.
- المغربي ,(عبد الحميد عبد الفتاح) ،**الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية** الطبعة الأولي (دار النشر , جده ، 2004) بدون جزء.

- محي الدين,(عمرو)، **التخلف والتنمية**، بدون طبعة (دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، لا: ت) بدون جزء.
- المحيسن ,(جهاد) ,**التجربة الجزائرية للبدائل الإسلامية** , بدون طبعة ، (دار النشر جريدة العرب الاقتصادية الدولية ,الجزائر , 2011م) بدون جزء.
- محي الدين ,(احمد) ,**تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في المصارف الإسلامية** , بدون طبعة ، (لا: د لا: د , لا: ت) بدون جزء.
- النشمي ,(عجيل جاسم النشمي)، بواسطة: **المشاركة المتناقصة وضوابطها الشرعية**. بدون طبعة ، (لا: د , لا: د ,لا: ت) بدون جزء.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية , **المعايير الشرعية** ,بدون طبعة(دار الاستثمار ,2008م-1429هـ) بدون جزء.
- الوادي ,(محمود حسين) ,**المصارف الإسلامية ،الأسس النظرية والتطبيقات العملية**. بدون طبعة (لا: د ، لا: د ، لا:ت) بدون جزء .
- الوادي, (محمود) ،**المصارف الإسلامية**، بدون طبعة (دار المسيرة للنشر والتوزيع،2008) بدون جزء .
- الياسين, (احمد بزيغ) , **هيئة الفتوى ركن أصيل في بيت التمويل الكويتي**, بدون طبعة ، (دار النشر مجلة النور, بيت التمويل الكويتي, العدد 149, م1997) بدون جزء.

رابعاً: الرسائل والمجلات والدوريات:

- جلال , (ماهر عباس) , **من أساليب التمويل في المصارف الإسلامية(التمويل بالمشاركة)**مجلة الوعي الإسلامي الكويتية، العدد 2009/07/23م. من خلال موقع المجلة .
- حماد, (نزية كمال) ، **المشاركة المتناقصة وأحكامها في ضوء ضوابط العقود المستجدة**، بحث منشور في مجلة الفقه الإسلامية بالدورة الثالثة عشرة، العدد الثالث عشر.
- حماد،(نزيه) **المشاركة المتناقصة وأحكامها** ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة، العدد الثالث عشر الجزء الثاني.

- الراشدي , (سالم بن عقيل بن شيبان) ,**بحث المشاركة المتناقصة في الفقه الإسلامي** ، الطبعة الأولى (بواسطة موقع رسالة الإسلام 2009م) .
- عبد الحميد ,(عاشور عبد الجواد) ، **التمويل بالمشاركة في المؤسسات المالية الإسلامية،** المؤتمر السنوي الرابع عشر، الإمارات المتحدة،2005.
- عطية , (جمال الدين), **المشاركة المتتالية في البنوك الإسلامية** (بحث نشر في مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي)الجزاء الأول.
- عبد الباري,(محمود) **مجلة الاقتصاد الإسلامي, بنك دبي الإسلامي** (مجلة الاقتصاد الإسلامي ,العدد 188, ديسمبر 1996).
- الغزالي،(عبد الحميد) **البنوك الإسلامية الإيجابيات والسلبيات»،** بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية ، موقع IslamOnLine، 2000 م.
- فهمي, (حسين كامل), **الشركات الحديثة، والشركات القابضة** ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة ، العدد الثالث عشر ,الجزء الثاني .
- الكراملة , (نور الدين عبد الكريم) ، **المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي** ،مجلة مجمع الفقه الإسلامي
- الكتاني،(عمر) **دور المصارف وشركات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية،** بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، موقع IslamOnLine.
- كريم ،(سالم إ محمد)، **العوامل المؤثرة على نجاح تجربة المرابحة، دراسة تطبيقه على مصرف الجمهورية،** (دار النشر، مجلة العلوم الاقتصادية، 2013م) .
- المرزوقي , (صالي) ، **عقد المشاركة المتناقصة** ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ،العدد الثالث عشر.
- النشمي, (لعجيل جاسم) ،**المشاركة المتناقصة وصورها في ضوء ضوابط العقود المستجدة،** بحث منشور في مجلة الفقه الإسلامي.

- النشمي ,(لعجيل)ا، **المشاركة المتناقصة وصورها ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، العدد الثالث عشر ج:2 .

خامساً : المواقع الالكترونية

- http://www.iifef.com/node
- رجب أبو مليح محمد، في **الضوابط** التي نبه إليها : الرابط2009:م .، http://www.islamfeqh.com/Forums.aspx?g=posts&t=325
- الموسوعة الحرة على شبكة المعلومات الدولية http / / ar . wikipedia . org) .
- موقع إلكتروني http : / / islam fin . go - forum . net .
- موقع إلكتروني" https : / / www . sah b . com .
- www.jumhouria-bank.com.ly
- ويكيبيدا الموسوعة الحرة www.ar.wikipedia
- القوانين والتشريعات. www.cbl.ly
- القوانين والتشريعات www.cbl.ly
- www.islamicbank.ly
- www.islamicbank.lya 1
- موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية على شبكة الإنترنت .http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Insurance/D227.pdf
- موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية على شبكة الإنترنت .http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Insurance/D227.pdf
- موقع الملتقى الفقهي: [http://www.feqhweb.com/vb/t11493.htm].
- موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية على شبكة الإنترنت : .http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Insurance/W110.pdf

- موقع موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي على شبكة الإنترنت ، [11301= http://iefpedia.com/arab/?p]
- محمد البلتاجي, **المصارف الإسلامية,** محاضرات منشورة على الموقع الالكتروني2009م,. www.bltagi.com
- موقع مصرف الجمهورية,.www.jbank.ly/default.asb
- موقع مصرف الجمهورية الصيرفة الإسلامية,.www.islasmicbank.ly
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة,.www.ar.wikipedia.drg/wiki

فهرس الآيات

طرف الآيـــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
چ ڳ گ گ گ گ ں .....چ	النساء	12	20
چ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ .....چ	ص	24	49-26-20
چ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک .....چ	النحل	32	39
چ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک .....چ	النحل	97	39

چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ .....چ	الأعراف	96	39
چ ﯗ ﯘ ﯙ .....چ	المائدة	17	39
چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ .....چ	الملك	2، 1	39
چ ﺋ ﺌ ﺍ ﺎ ﺏ چ	هود	16	39
چ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ چ	البقرة	286	46
چ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ چ	الحج	78	46
چ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ چ	النساء	5	99

فهرس الأحاديث

ر.م	رأس الحديث	تخريج الحديث	رقم الصفحة
1	"ما كان يدا بيد فخذوه،.....	البخاري	20
2	"أنا ثالث الشريكين ما لم يخن.....	أبو داوود	26-21
3	"كنت شريكي في الجاهلية فكنت خير شريك.....	أبن ماجه وأبو داوود والنسائي	21
4	" نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيعتين	الترمذي	51
5	"إن الدين يسر ولن يُشَادَّ.....	أحمد و أبن ماجة	46

فهرس الأعلام

ر.م	اسم العلم	رقم الصفحة
1	صحيح البخاري : أبو عبد الله بن إسماعيل بن المغيرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، بدون رقم الطبعة والتاريخ .	20
2	سنن أبي داود : أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، دار الحديث ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ، 1969م .	21
3	سنن ابن ماجه : أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، بيروت – لبنان ، بدون دار النشر	46-21

فهرس الجداول

ر.م	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	التجربة الجزائرية	96
(2-2)	ترميز بدائل الإجابة	131
(2-3)	توزيع أفراد العينة حسب البيانات والسمات الشخصية	133
(2-4)	يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور الضوابط القانونية والشرعية لصيغة المشاركة	135
(2-5)	يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور هيئة الرقابة الشرعية	138
(2-6)	يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور ارتفاع المخاطر المصرفية	140
(2-7)	يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور نقص كفاءة الموظفين	143
(2-8)	يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور التنمية الاقتصادية	145
(2-9)	نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر الضوابط القانونية والشرعية لصيغة المشاركة على التنمية الاقتصادية	148
(2-10)	نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر هيئة الرقابة الشرعية على التنمية الاقتصادية	150
(2-11)	نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر ارتفاع المخاطر المصرفية على التنمية الاقتصادية	151
(2-12)	نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر نقص كفاءة الموظفين على التنمية الاقتصادية	153
(2-13)	نتائج تباين الانحدار المتعدد لتحديد أثر صيغة المشاركة على التنمية الاقتصادية	154

فهرس الأشكال

ر.م	عنوان الشكل	الصفحة
(2–1)	العلاقة بين الضوابط القانونية والشرعية لصيغة المشاركة والتنمية الاقتصادية	149
(2–2)	العلاقة بين هيئة الرقابة الشرعية والتنمية الاقتصادية	151
(2–3)	العلاقة بين ارتفاع المخاطر المصرفية والتنمية الاقتصادية	152
(2–4)	العلاقة بين نقص كفاءة الموظفين والتنمية الاقتصادية	154
(2–5)	نتائج تحليل المسار لبيان أثر تطبيق صيغة المشاركة على التنمية الاقتصادية	155

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة.....	أ
الإهداء.	ب
الشكر والتقدير.....	ج
تفسير أبرز مصطلحات الدراسة	د
خلاصة الدراسة	و
تمهيد	1
الفـصل الأول **(طبيعة صيغة المشاركة)**	
المبحـث الأول: مفهـوم صـيغة المشـاركة ومـدى فعاليتهـا فـي العمـل المصـرفي الإسلامي	16
المطلب الأول : تعريف المشاركة	16
الفرع الأول: تعريف المشاركة لغة واصطلاحًا.	18
الفرع الثاني: أهمية المشاركة وأنواعها.	21
المطلب الثاني: خصائص المشاركة وشروطها.	33
الفرع الأول :المشاركة كبديل لنظام الفوائد.	33
الفرع الثاني :شروط المشاركة	36
المبحث الثاني : ضوابط المشاركة الشرعية والفقهية .	38
المطلب الأول: الضوابط العامة لصيغ التمويل الإسلامي.....	38
الفرع الأول: الضوابط العقدية والأحكام الشرعية	38
الفرع الثاني: القواعد الفقهية وخصائصها.	44
المطلب الثاني :الضوابط الخاصة المتعلقة بالمشاركة.....	49
الفرع الأول: الإباحة كضابط في عقد المشاركة.....	49
الفرع الثاني: : الضوابط القانونية لعقد المشاركة.	58
الموضـــــــــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني **(الآثار العلمية لصيغة التمويل الإسلامي بالمشاركة في التنمية الاقتصادية)**	

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومساهمات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.	66
المطلب الأول : ماهية التنمية الاقتصادية.....	66
الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية من المنظور التقليدي والإسلامي.....	66
الفرع الثاني: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.....	68
المطلب الثاني: إسهامات المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية.	76
الفرع الأول: المصارف الإسلامية كبديل تنموي.....	76
الفرع الثاني: إمكانية إسهام المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية	81
المبحث الثاني :دور المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية.	98
المطلب الأول : دور كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية،وبيان الانجازات والإخفاقات والمعوقات المقترحات للمصارف الإسلامية.....	98
الفرع الأول: دور كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدي مراعاتها لجوانب التنمية الاجتماعية في المجتمع.....	98
الفرع الثاني:الانجازات والإخفاقات والمعوقات والمقترحات للمصارف الإسلامية....	103
المطلب الثاني: الجانب العملي للدراسة.....	118
الفرع الأول: نبذه عن مصرف الجمهورية عينة الدراسة.....	118
الفرع الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية	130
الخاتمة: (النتائج والتوصيات)	156
المصادر والمراجع	159
فهرس الآيات	169
فهرس الأحاديث	169
فهرس الأعلام	170
الموضوع	رقم الصفحة
فهرس الجداول.....	171
فهرس الأشكال	172

فهرس المحتويات.....	173
الملاحق	176